مـــازن البلـــداوي*: قـــراءة فـــي واقـــع الاســـتثمار فـــي العراق: سوق العراق للأوراق المالية (الجزء الثالث)

كمـا ذكرنـا فـي الجـزء الثـاني سـابقا [1] فـإن التذبـذب اللامنطقـي فـي حركـة السـهم العائـد لإحـدى الشـركات، والتـي كانـت شـركة صـناعات الأصـباغ الحديثـة، كنمـوذج لهـذا التذبـذب وبالإضـافة الـى شـركات اخـرى منهـا (مصـرف الوركـاء للاسـتثمار) [2] وقبلهمـا مصـرف البصـرة الـدولي، وكيـف انهـا اثـرت علـى وضـع المسـتثمرين وهـزت ثقـتهم بمفهـوم الاسـتثمار فـي سـوق العـراق لـلأوراق الماليـة حيـث ادت طريقـة تعاملهـا وتصـرفها الـى شـطبها [3] مـن التواجـد بـين الشركات المتداولة على منصات السوق.

الا ان هنـاك العديـد مـن الشـركات التـي سـاهمت فـي تعزيـز هـذه الثقـة مـن خـلال ادائهـا للفتـرة الزمنيـة التـي بـدأت منـذ سـاعة ادراج تلكـم الشـركات علـى لائحـة السوق وطرح اسهمها للتداول بين الجمهور.

وسـنلقي نظـرة هنـا علـى الشـركة العراقيـة للسـجاد والمفروشـات التـي بـدأ السـوق بطـرح اسـهمها للتـداول فـي يـوم 2004/8/1 بسـعر افتتـاح قـدره 7.00 دينـار عراقـي وبـدون تـوفر المعلومـات حـول سـعر الإغـلاق الـذي نعـول علـى تواجـده لمعرفـة مقـدار نشـاط السـهم فـي ذلـك اليـوم. وكمـا قمنـا بالمقارنـة بـين مـوقعي "مباشـر و ISX" سـابقا، فسـنقوم هنـا بـذات العمليـة محـاولين ان تكـون معايير المقارنة متقاربة قدر الإمكان وكما موجود في *شكل* **(1)** ادناه:

شكل (1)

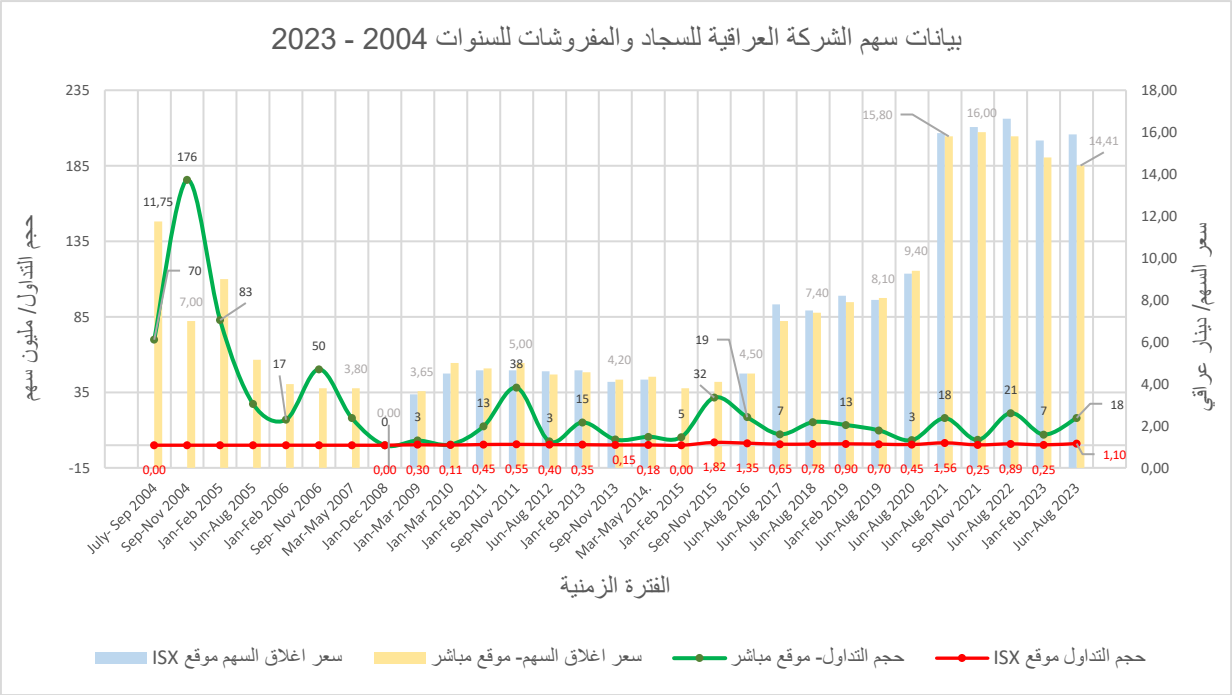

نلاحظ من الشكل اعلاه ومن خلال القراءة في بيانات (موقع – مباشر) اتجاه حركة سعر السهم الذي يحمل قيمة سعر الأغلاق على تداول السهم في الفترة المذكورة ومن ثم النسبية التي هبط بها ونسبية الثبات خلال السنوات من 2008-2016 ثم الارتفاع التدريجي للفترة من 2017-2020 حيث قفز في عام 2012 الى مستوى سعري جيد كما نرى، وبقي محافظا على تذبذبه البسيط لغاية اليوم على الرغم من انخفاض حجم التداول بشكل قوي بين عامي 2004-2006 الا انه اندفع الى الأعلى في نهاية العام، وهكذا كان تذبذب حجم التداول كما نراه ممثلا بالخط الأخضر. وللأسف الشديد فإن فرقا شاسعا يمكن ملاحظته عند قراءة بيانات الخط الأحمر الذي يمثل (سوق العراق للأوراق المالية) حيث يشير الرقم (صفر) الى عدم تيسر البيانات المطلوبة في الفترة المماثلة التي تم الحصول على بياناتها من (موقع مباشر) وبالتالي يمكننا تصور مدى حيرة المستثمر الذي يود الحصول على البيانات الخاصة بهذه الشركة او تلك لكي يعمل على صنع القرار الخاص بالشراء او البيع حتى. ويمكن ان نعز هذا التباين الى عدة اسباب نذكر التالية منها:

1. مسؤولية الشركة:
   a. ان الشركة المعنية لا تفصح عن بياناتها بشكل كامل وواضح وصريح الى ادارتي الموقعين الإلكترونيين المشار اليهما.
   b. ان المسؤولين عن وضع او تقديم البيانات هم:
      i. من غير ذوي الاختصاص
      ii. يعملون بمزاجية ولا يعيرون أهمية للأمر
      iii. عدم وجود اشراف حقيقي عليهم من قبل الشركة
      iv. أخرى
   c. عدم متابعة مجلس ادارة الشركة لتحديث البيانات على الموقعين اعلاه
   d. أخرى
2. مسؤولية المواقع الإلكترونية:
   a. عدم مبالاة الموظفين المسؤولين عن تحديث البيانات
   b. ان الموظفين المسؤولين عن تحديث البيانات ودقتها من غير ذوي الاختصاص
   c. عدم تحديث نظام العمل الخاص بالموقع الإلكتروني

ان ما ذكر اعلاه يمثل بعض الجوانب التي تؤثر على عملية صناعة قرار المستثمر ان كان داخل العراق او خارجه حيث ان هذا التباين يؤشر الى وجود خلل في ادارة الشركة المعنية ومن الممكن جدا ان تنعكس سلبا على مكانتها وسمعتها وبالتالي على مدى قناعة المستثمر وثقته بهذه الشركة او تلك.

وحيث ان المقال الذي نطرح جزئه الثالث هنا يوضح بشكل خاص ومركّز على أزمة "الثقة" التي يعاني منها المستثمر العراقي خصوصا، حيث احاول هنا طرح هذه المشكلة المتشعبة الأصول ومن ثم العمل على وضع رؤية بسيطة قد تساهم في تذليل المصاعب التي يواجهها المستثمر العراقي وبالتالي المساهمة في رسم صورة اكبر وأكثر وضوحا لموضوع الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية الذي يعد سوقا واعدا اذا ما استطاعت هيئته الإدارية تنفيذ سياساتها الرامية الى توسعة اطار الشفافية والمصداقية للشركات المدرجة، الأمر الذي سيساهم في دعم المستثمر وتشجيعه على التوجه للاستثمار في السوق المذكور.

ولكي لا أطيل على القارئ الكريم حيث استعرضنا من خلال الجزء الأول[4] والثاني[1] العوامل التي من كان من شأنها العمل على خلق أزمة الثقة المشار اليها باعتبارها

جزءا من صورة اكبر، الا ان اختيار الحديث عنها هو امر بالغ الأهمية لأنه يساهم في صياغة معادلة الاقتصاد العراقي حيث تتعدد العوامل الفاعلة لتنشيط هذا الاقتصاد والارتقاء به نحو الأفضل. ولا يخفى عن الجميع مدى اهمية الحديث المستمر عن الاقتصاد العراقي الذي ارتمى بحضن السمة الريعية[5] منذ فترة طويلة حتى قبل عام 2003 وبقي معتمدا على النفط باعتباره المصدر الأول وقد يكون الأوحد في كثير من الأحيان لحصاد دخل الدولة التي لطالما اشتهرت بتنوع مشارب دخلها الاقتصادي. واذكر هنا على وجه الخصوص الجانب الزراعي منها ودوره الكبير في دعم الاقتصاد العراقي على مدى العقود الماضية ابتداءً من تاريخ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وصولا الى تسعينيات القرن الماضي، ومن ثم يأتي الجانب الصناعي بعده.

وانطلاقا من بعض المفاهيم البسيطة التي ترتكز الى المعرفة والشوق اليها فإن الأنسان يبقى يتعلم طيلة حياته، وهو امر طبيعي لا غبار عليه مالم يضع هذا الأنسان حاجزا قاتما امام عينيه تشكّله في اغلب الحالات صفات التكبر، الأنانية، النرجسية، الثقة الزائدة ومن مثلها من هذه العوامل التي تعمل على عزله عن محيطه ومتطلبات التعايش مع حيثيات الحاضر ومتطلبات هذا التعايش من مثل التعلم المستمر وتحديث قاعدة البيانات الخاصة به وبنا كأشخاص لغرض التعرف على ما هو مستحدث ومن ثم العمل على التعامل معه ان كان ايجابيا او سلبيا بحسب اعتبارات منظومة التقييم الفردي والمجتمعي.

وحيث اننا جميعا (افتراضا) نعمل مع بعضنا البعض من اجل خدمة العراق وما يدعم اقتصاده الوطني بشكل خاص، فإنه ينبغي العمل عن قرب مع المؤسسات الحقيقية والأفراد الحقيقيين في جميع المجالات، خاصة اولائك الذين يتمتعون بالخبرة الكافية في مجالاتهم بعيدا عن التنظيرات غير المستندة الى حقائق علمية او اكاديمية، التي يعتقد الكثير من الناس بأن آرائهم هي صحيحة وقابلة للتطبيق وان عدم الأخذ بها يعد عزلا جائرا لهم عن التواصل والمشاركة في المجهود الجمعي الخيّر على توجه ما. لذا فسأقوم بطرح بعض المقترحات التي اعتقد بأنها تستطيع المساهمة في توضيح الصورة والعمل على دعم الجهود الرامية لإبراز دور سوق العراق

لـلأوراق الماليـة فـي السـعي لتحقيـق فائـدة للشـركات العاملـة او لأصـحاب جزئيـات الكتلـة النقديـة العراقيـة الأمـر الـذي سيسـاعد علـى ترصـين التـداول علـى منصـات السـوق وفـرز الشـركات الرصـينة مـن تلـك المتعثـرة او الضـعيفة وبالتالي دعم الاقتصاد العراقي بشكل فاعل.

الحلول المقترحة:

لكـي نعمـل جميعـا علـى تحقيـق اسـتراتيجية تفعيـل دور سـوق العـراق لـلأوراق الماليـة وخاصـة بالنسـبة للمسـتثمر العراقـي، نقتـرح النقـاط التاليـة باعتبارهـا تمثـل المفـاتيح الرئيسية التي يجب ان تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة:

1. الجهد الإعلامي/التوعوي

يتطلـب هـذا التوجـه ادراكـا معنويـا وعلميـا لكيفيـات وآليـات الطـرح التعريفـي بالسـوق وعمليـات الاسـتثمار الخاصـة بـه والتـي ينتظرهـا المسـتثمر (بكافـة اشـكاله) علـى ان لا تكـون نخبويـة الخطـاب هـي السـمة السـائدة فـي هـذا الطـرح. ومـن الممكـن ان يـتم هـذا عـن طريق:

a. التلفزيـون: مـن خـلال القنـوات الفضـائية وعلـى شـكل بـرامج متخصصـة ولـيكن بصفة تعليمية
b. الراديـو: مـن خـلال القنـوات التـي تبـث عبـره وعلـى مختلـف موجـات البـث حيـث مـازال الكثيـر مـن النـاس يسـتمتع بالاسـتماع الـى البـرامج التـي تبـث عـن طريقه.
c. القيام بإجراء محاضرات تعريفية في الأسواق التجارية العمودية (المولات)
d. القيام بنشاط دعائي على شبكة الأنترنت

2. الجهد التعليمي

a. التعـاون مـع وزارة التربيـة عـن طريـق اقامـة محاضـرات تعريفيـة قصـيرة (بشـكل شـهري) لطلبـة الصـفوف المنتهيـة فـي المرحلـة الثانويـة بكافـة اختصاصاتها.
b. التعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:
   i. عـن طريـق اقامـة محاضـرات تعريفيـة فـي الكليـات التقنيـة وكليـات الجامعات الرسمية والخاصة.
   ii. ادخـال موضـوع الاسـتثمار كجـزء مـن المـنهج الدراسـي لأحـد الكورسـات الدراسـية باعتبـاره توجهـا جديـدا للدولـة لمواكبـة متغيـرات العالم ومتطلباته.

c. تواصل هيأة الأوراق المالية مع الراغبين من طلبة المراحل المنتهية في الجامعات او الكليات التقنية والمعاهد الإدارية والاقتصادية بموجب آليات معدة لهذا الغرض تجعلهم جزءا من هذا القطاع الاقتصادي المهم. من الممكن هنا تقديم مقترحات لآليات العمل بهذا الشأن.
d. أخرى

3. القيام بعمل الندوات والمحاضرات الخاصة بعمل السوق وآليات التداول من خلال المحاضرات التي تعقد على قاعات معدة مسبقا في المراكز المالية والاقتصادية المهمة بشكل تنسيقي للتعريف بالتحديثات والتطورات الحاصلة على مسار الاستثمار في سوق الأسهم.
4. المسار القانوني بشقيه التشريعي والتنفيذي.

يعد هذا المسار من اهم المسارات التي يجب ان تقوم جميع الأطراف المشاركة في ميدان سوق العراق للأوراق المالية بالضغط باتجاه تعديل الفقرات القانونية الخاصة بالاستثمار وتنشيط الفقرات الخاصة بحماية اموال المستثمر من احتمالات الخسائر التي قد تحدث عن طريق الشركات التي يمتلك بها المستثمر اسهما معينة.

5. اقترح ان تقوم:
a. احدى او عدة شركات بعمل بيئة افتراضية للاستثمار وخاصة لأولائك المستثمرين المبتدئين وتقوم بمنحهم 1000 سهم مثلا او اي رقم آخر ليبدأ به التداول بيعا وشراءً مثلا لمدة اسبوع او اسبوعين. يتم تطبيق هذا المقترح بموجب آلية معينة تقوم بها الشركة المانحة.
b. هيأة الأوراق المالية بإنشاء منصة الكترونية للتدريب والتعليم من شأنها استقطاب الراغبين بالاطلاع على هذا المسار الاقتصادي المهم. ان كان الراغبون من الداخل العراقي او العربي على الأقل للوقت الحاضر.
c. ان تتم اضافة فقرة تخص منح الحق لمساهمي اي شركة او حملة اسهمها بانتداب جهة تدقيقية خارجية غير تلك التي يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة لغرض المراجعة المالية وتقديم التقرير السنوي لنشاط الشركة. ومن الممكن منح هذا الحق لما يعادل 5-10% من مجموع المساهمين اذا ما ارتأوا ان هنالك عدم شفافية او سلبيات ما في تحقيق العوائد المفترضة او المصاريف غير المبررة.
iii. ان هذه الفقرة تمنح المساهمين الدعم التشريعي للضغط على مجلس الإدارة ومراقبة ادائهم خلال السنة المالية، وسيساعدهم كثيراً بأخذ التحوطات الواجبة لحماية اموال المساهمين.
iv. ستكون هذه الفقرة بمثابة انذار واضح الى مجلس الإدارة لغرض مراجعة السياسات الإدارية الخاصة بالإنتاج والاستثمار.

v. ستكون هذه الفقرة بمثابة عامل مساعد لإدارة سوق العراق لتشخيص مواطن الخلل ان وجدت في شركة ما، او ان تكون عامل دعم اضافي يضاف الى تقييمهم لأداء هذه الشركة او تلك.
vi. تحديد صلاحيات مجالس الإدارة للمبالغ التي تقوم بها احيانا كتبرعات او مساهمات خيرية بوضع نسبة معينة لا يجوز تجاوزها الا باجتماع للهيئة العامة للشركات وبحضور نسبة لا تقل عن 85% من المساهمين او تقديم حلول للمشاركة الإلكترونية عن طريق البريد الإلكتروني خاصة للمساهمين الذين يملكون ما قيمته 250 ألف دينار وأكثر من اسهم تلك الشركة.

d. تنشيط شركات قطاع التأمين ودعمها قانونيا وجعلها مشاركة في تقديم العون والدعم للمساهمين في هذا النوع من الاستثمار.
e. أخرى يمكن ادراجها في ورقة عمل مقترحة او حوار بهذا الصدد. ■

المراجع والمصادر:

1. قراءة في واقع الاستثمار في العراق- سوق العراق للأوراق المالية-الجزء الثاني
2. كتاب سوق العراق للاوراق المالية الى شركة مصرف الوركاء للاستثمار
3. هيئة الأوراق المالية، كل الشركات
4. قراءة في واقع الاستثمار في العراق: سوق العراق للأوراق المالية (الجزء الأول)
5. الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق: رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن

(*) استشاري في مجال تطوير الأعمال.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر . 14 أيلول 2023
http://iraqieconomists.net/ar/